Copyright © Open access article with CC BY-NC-ND 4.0

دورلجان التدقيق في تعزيز الميزة التنافسية في قطاع المصارف –

دراسة استطلاعية لآراء عينة من العاملين في إدارات بعض المصارف الخاصة ومراقبي الحسابات في محافظة أربيل بإقليم كوردستان- العراق

م.م .محمد أحمد خضر

Mohammed.ahmed@koyauniversity.org

أ.م.د.ڤيان سليمان حمه سعيد

Vian.sulaiman@koyauniversity.org

م.م.بارزان حسن أحمد

barzan.hasan@koyauniversity.org

قسم المحاسبة ، العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة كويه، إقليم كوردستان، العراق

المستخلص

يهدف البحث إلى بيان دور لجان التدقيق في تعزيز الميزة التنافسية في قطاع المصارف ،باعتبار وجود لجان التدقيق كأداة مهمة للإدارة العليا للمؤسسة لممارسة الرقابة والإشراف على مختلف الأنشطة والعمليات المالية والمحاسبية والإدارية لضمان وجود جميع الضوابط وأنظمة الرقابة الداخلية بما يتناسب مع تأمين وتعزيز الميزة التنافسية في هذا القطاع ، ولتحقيق هدف البحث اعتمد الباحثون على المصادر الأولية وهي تصميم الإستبانة التي تم تصميمها استناداً الى الدراسات السابقة والجانب النظري للبحث ، والإستبانة تتكون من جزأين رئيسين ، يتضمن الجزء الأول فقرات تهدف الى معرفة خصائص عينة البحث والجزءلثاني يتضمن (٢٤) فقرةتم طرقها لجمع البيانات التي تهدف إلى اختبار الفرضيات والاجابة عن التساؤلات المتعلقة بمشكلة البحث ، وقد بلغ أفراد عينة البحث (٦٠) ،منهم (٣٠) عاملون في إدارة المصارف الخاصة و (٣٠) من مراقبي الحسابات في مكاتب وشركات تدقيق الحسابات. وبعد إدخال البيانات باستخدام البرنامج الاحصائي (SPSS) لاختبار فرضيات البحث، تم توصل البحث إلى مجموعة النتائج أهمها :ان وجود لجان التدقيق لها علاقة و تأثير إيجابي و معنوي في تعزيز الميزة التنافسية في قطاع المصارف بمعنى أن وجود أو تشكيل لجان التدقيق في قطاع المصارف سوف يؤدي الى تعزيز الميزة التنافسية في هذا القطاع،وفي ضوء نتائج البحث يوصي الباحثون بعدد من التوصيات أهمها : ينبغي الاعتماد على لجان التدقيق كأحد اللجان الرئيسية لمجلس الإدارة لما تحققة من فوائد في تحسين أداة المصرف وبالتالي تعزيز الميزة التنافسية.

الكلمات المفتاحية: لجان التدقيق ، الميزة التنافسية ، قطاع المصارف ، مراقب الحسابات .

Recieved: 14/10/2024
Accepted: 24/11/2024

E-ISSN: 2790525-X
P-ISSN: 27905268

المقدمة: في ظل بيئة متسارعة التغير والتطور ، صار لزاماً على المؤسسات بمختلف قطاعاتها وأشكالها أن تسعى إلى البقاء في سوق العمل، ومع تزايد المنافسة سواء المحلية أو الخارجية، كان على المؤسسات السعي إلى امتلاك ميزة التنافسية، تمكنها من مواجهة المنافسين في قطاع الأعمال من جهة، وتساعدها على زيادة قدرتها التنافسية بما يضمن الحفاظ على حصتها السوقية وتحقيق أهدافها في البقاء والنمو من جهة أخرى، وخاصة في القطاع المصرفي الذي يواجه منافسة شديدة سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص ، لذلك سعت المصارف إلى البحث عن كافة الأساليب والأدوات لتحقيق هذه الميزة، ومن بينها تزايدت أهمية لجان التدقيق في المؤسسات المالية في السنوات القليلة الماضية، ولعبت دوراً حاسماً في الإدارة الرشيدة لهذه المؤسسات. أصبحت لجان التدقيق جانبا رئيسيا في تحديد مدى كفاءة وضوابط والكفاءة المهنية والشفافية للمؤسسات الاقتصادية في حاجة إلى زيادة الأداء المالي. و وفقاً لقانون المصارف فإن إحدى هيئات المصرف هي لجان التدقيق ، ويحدد القانون نفسه الحد الأدنى من متطلبات الاختصاصات والمسؤوليات التي تتولاها لجان التدقيق في المصارف. لكي تكون لجان التدقيق في المصارف كافية، يجب أن تكون منظمة بشكل جيد للغاية، ويجب أن تعمل بكفاءة وفعالية وبأداء عالٍ، ويجب عليها أن تفي بمسؤولياتها على أفضل وجه. حيث اهتمت التشريعات ذات الصلة بعمل المؤسسات في معظم دول العالم بضرورة تشكيل لجان التدقيق التي تتصف بخصائص نوعية، ويمثل وجود لجنة التدقيق في أي المؤسسة المالية حماية للمساهمين وأصحاب المصالح الآخرين من حالات تحريف القوائم المالية وبالتالي تعزيز الثقة في عملية إعداد وتدقيق تلك القوائم المالية، حيث تتولى اللجنة مهمة الإشراف والرقابة على عمليات المحاسبة والتدقيق في المؤسسات وبناء على ذلك فإن لجنة التدقيق هي المسؤولة عن مناقشة الأمور ذات الصلة بترشيح مراقب الحسابات والتأكد من استيفائه للشروط الواردة في التشريعات النافذة .

وقد تم تقسيم البحث الى أربعة المحاور ، حيث خصص المحور الأول منهجية البحث وبعض الدراسات السابقة بينما تضمن المحور الثاني الإطار النظري للمتغيرات البحث ، المحور الثالث فقد تضمن الجانب العملي والمحور الرابع والأخيرحيث خصص للاستنتاجات والتوصيات.

ولتحقيق هدف البحث تم اتباع المنهجية الاتية:

المحور الأول - منهجية البحث وبعض الدراسات السابقة :

١-١//منهجية البحث

أولاً//مشكلة البحث: تعتبر المصارف التجارية ركيزة مهمة يعتمد عليها الاقتصاد في سياق إقليم كوردستان العراق، وهي معرضة لمخاطر متعددة كانعكاس لتأثيرها الاقتصادي والسياسي. ونظراً للمنافسة التي تعاني منها المصارف التجارية، خاصة في ظل الخدمات المتشابهة جداً المسموح لها بتقديمها وفقاً لتوجيهات البنك المركزي، ينبغي على المصارف البحث عن السبل والوسائل التي يمكنها من خلالها تعزيز ميزتها التنافسية على منافسيها، ضمن الأدوات والإمكانيات المسموح بها والمتاحة لها. ويتم تحقيق هذا الهدف من خلال تكوين لجان التدقيق ودورها في تعزيز الميزة التنافسية للمصارف. ، تتمحور مشكلة البحث من خلال السؤال الرئيسي التالي :

هل يساهم لجان التدقيق في تعزيز الميزة التنافسية في المصارف ؟

من السؤال الرئيسي تتفرع الاسئلة الفرعية التالية :

١-هل توجد علاقة بين لجان التدقيق والميزة التنافسية في المصارف ؟

٢-هل يوجد تاثير لجان التدقيق في تعزيز الميزة التنافسية في المصارف ؟

ثانياً//أهمية البحث : تمكن أهمية البحث في الاتي :

الأهمية العلمية: تكمن الأهمية العلمية للبحث في أنه يتناول موضوعًا مهما وهو دور لجان التدقيق في تعزيز الميزة التنافسية في قطاع المصارف . ويعد هذا الموضوع من الموضوعات التي تحظى باهتمام كبير من قبل المؤسسات المالية وتشكيل لجان التدقيق في القطاع المصرفي أحد الركائز الأساسية لتأمين وتعزيز الميزة التنافسية في قطاع المصرفي. وتعد لجنة التدقيق أداة مهمة للإدارة العليا للمؤسسة لممارسة الرقابة والإشراف على مختلف الأنشطة والعمليات المالية والمحاسبية والإدارية لضمان وجود جميع الضوابط وأنظمة الرقابة الداخلية بما يتناسب مع تأمين وتعزيز الميزة التنافسية.

أهمية العملية : يُعتبر هذا البحث ذا أهمية كبيرة لمجالس الإدارة ولجان التدقيق والمستثمرين ومراقبي الحسابات والهيئات الأكاديمية وأصحاب المصلحة الآخرين المعنيين. حيث يمكن لمجالس الإدارة ولجان التدقيق والمديرين التنفيذيين في المصارف الاستفادة من نتائج هذا البحث لتعزيز مساهماتهم وتحسين أدوارهم في تعزيز الميزة التنافسية للمصارف .

ثالثاً//اهداف البحث :يهدف هذا البحث لتحقيق الاهداف التالية :

١- التعرف على لجان التدقيق و اهدافها و وأسباب تشكيلها.

٢- التعرف على الميزة التنافسية وخصائصها و أبعادها.

٣- محاولة إبراز دور لجان التدقيق في تعزيز الميزة التنافسية في قطاع المصارف .

رابعاً:انموذج البحث : لتحقيق غرض البحث والحصول الى أهدافه المحددة ، فقد تبني البحث في إطار عرضه الموضوع المتغيرات الرئيسية من خلال الشكل الآتي:

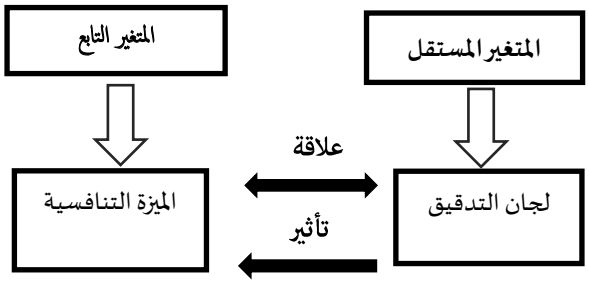

شكل رقم (١) : المخطط الفرضي للبحث

المصدر : من اعداد الباحثين.

خامساً//فرضية البحث : في ضوء ما تم طرحه التساؤلات حول موضوع البحث، وأملا في تحقيق أهداف البحث فقد تم صياغة الفرضية الرئيسية للبحث على نحو التالي :

لا تساهم وجود لجان التدقيق في تعزيز الميزة التنافسية في قطاع المصارف .

ويتفرع من الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية الاتية :

-لا توجد علاقة بين لجان التدقيق والميزة التنافسية في المصارف .

-لا يوجد تأثير لجان التدقيق في تعزيز الميزة التنافسية في المصارف .

سادساً//حدود البحث : تتمثل تلك الحدود بما ياتي :

١- الحدود البشرية : العاملون في إدارات المصارف الخاصة و مراقبو الحسابات.

٢- الحدود المكانية : المصارف الخاصة و مكاتب و شركات تدقيق الحسابات.

٣-حدود الزمنية : ٢٠٢٤.

١-٢//بعض الدراسات السابقة : ونظراً لأهمية موضوع البحث، كان من الضروري معرفة بعض الدراسات السابقة في هذا المجال من أجل إجراء هذا البحث:

أ- الدراسات العربية :

١-دراسة (علي و وآخرين ،٢٠٢٢) بعنوان (دور لجان التدقيق في تفعيل حوكمة المصارف): الغرض من هذه الدراسة هو بيان أهمية الدور الذي تلعبه فعالية لجنة التدقيق في تفعيل حوكمة المصارف من منظور محاسبي ومن منظور مدقق الحسابات. وتأتي أهمية هذه الدراسة من خلال كون تشكيل لجنة التدقيق وتحديد واجباتها والتزاماتها أحد الركائز الأساسية في تفعيل الحوكمة في المصارف الخاصة في إقليم كردستان العراق. ولتحقيق الأهداف اللازمة للدراسة، قام الباحث بتطوير استبانة والاستعانة بالعديد من الدراسات السابقة في مجال البحث، حيث تكونت الاستبانة من (٣٠) سؤالاً موجهاً إلى مدققي الحسابات، وتكونت عينة البحث من (٤٢) مدققاً ، أهم الاستنتاجات التي توصل إليها البحث هي أن لجنة التدقيق هي إحدى اللجان الرئيسية لمجلس إدارة المؤسسة التي تهدف إلى تعزيز مصداقية القوائم والتقارير المالية السنوية وتحسين جودة المعلومات للمستخدمين، ووجود علاقة أو تأثير لفعالية لجنة التدقيق على فعالية حوكمة البنوك. وبناءً على هذه النتائج، قدم الباحثون مجموعة من التوصيات أهمها أنه يجب على البنوك التشجيع مسؤولية لجان التدقيق، وذلك من خلال الحوافز المادية المتمثلة في المكافآت والحوافز المعرفية المتمثلة في المشاركة والتفكير الإبداعي والعصف الذهني، وأن لجان التدقيق والفكرة هي أنه ينبغي تمكينها من اختيار الشخص الذي يجب أن يكون مخولاً بالاختيار.

٢-دراسة (دليلة ، ٢٠٢٠) بعنوان (دور جودة الخدمة المصرفية في تحقيق الميزة التنافسية): تهدف هذه دراسة إلى تعرف على دور جودة خدمات المصرفية في تحقيق التنافسية التي يقدمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بسكرة، تنبع أهمية هذه دراسة من كونها تتناول موضوع جودة الخدمات المصرفية وضرورة وجودها لتحقيق الميزة التنافسية، لذلك اخترنا دراسة هذا الهدف. ولتحقيق ذلك قمنا بدراسة حالة بنك التنمية الفلاحية والريفية وكالة بسكرة من خلال إنشاء استبيان إلكتروني وتوزيعه على عينة من عملاء البنك، واستخدمنا برنامج SPSS وهو أسلوب إحصائي مناسب لطبيعة البيانات، وقد أظهرت النتائج أن جودة الخدمات المصرفية وموثوقيتها واستجابتها والميزة التنافسية التي يحققها للبنك أظهرت وجود علاقة بين جميع أبعاد جودة الخدمات المصرفية. إن جودة الخدمة مهمة للبنوك لتحقيق الميزة التنافسية. وذلك لأن تقديم خدمة ممتازة تلبي احتياجات العملاء وترضي العملاء وتزيد من ولاء العملاء وتجذب عملاء جدد، وبالتالي تحسين سمعة البنك وزيادة احتمالية جذب واستقطاب قدرة وعملاء جدد، وبالتالي تحقيق الميزة التنافسية للبنك .

ب - دراسات الاجنبية:-

١-دراسة (Nugyan and dang , ٢٠٢٠) بعنوان (هيكل لجنة التدقيق واستقرار البنوك في فيتنام) : يتناول هذا البحث العلاقة بين هيكل لجنة التدقيق واستقرار البنك في مستوى الاختلاف في استقرار البنك ودور جودة التدقيق الخارجية في هذه العلاقة من خلال استخدام التقنيات التجريبية مثل ٢SLS أو S-GMM أو تحليل الانحدار الكمي مع بيانات

اللوحة، و باستخدام عينة من ٣٧ بنكًا تجاريًا في فيتنام من عام ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠١٨. وتظهر نتائجنا التجريبية أن استقرار البنك يختلف سلبًا مع حجم لجنة التدقيق، ولكن يتم تخفيف هذه العلاقة في البنوك التي تستخدم خدمات تدقيق خارجية جيدة. علاوة على ذلك نجد أيضاً أن العلاقة بين هيكل لجنة التدقيق واستقرار البنك غير متجانسة، وتكون أقوى في البنوك ذات مستويات الاستقرار الأعلى. وبناء على هذه النتائج، يجب على البنوك التي لديها لجنة تدقيق كبيرة أن تفكر في تقديم خدمة تدقيق خارجي ذات جودة عالية، كما يجب عليها زيادة نسبة الخبرة المالية والمحاسبية في لجنة التدقيق بما يضمن استقرار البنك.

٢-دراسةAbou-moghli and et al , ٢٠١٢) بعنوان (أثر الابتكار على تحقيق الميزة التنافسية في القطاع المصرفي في الأردن): مع تزايد المنافسة في بيئة ديناميكية، يمكن أن تكون الميزة التنافسية مهمة جدًا لتحقيق أداء أفضل ونتائج أفضل في النهاية. الأبعاد الأربعة التقليدية للميزة التنافسية هي: التكلفة، والوقت، والجودة ، والمرونة. الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو معرفة أثر الابتكار في تحقيق الميزة التنافسية في القطاع المصرفي في الأردن. ويتم اختبار تأثير الابتكار على كل بعد من أبعاد الميزة التنافسية من خلال الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) تم إجراء تحليل الموثوقية والإحصاءات الوصفية وتحليلات الانحدار. وأظهرت النتائج أن للابتكار تأثيراً إيجابياً مباشراً على الميزة تنافسية من خلال أبعاده (الوقت، الجودة، التكلفة، والمرونة) وأن يجب على البنوك دعم الابتكار في جميع جوانب الأعمال والعمليات.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة هو الاتي :

١-يختلف البحث الحالي عن الدراسات السابقة من حيث تعميق دور لجان التدقيق كأحد اللجان الرئيسية لمجلس الإدارة في تعزيز الميزة التنافسية في قطاع المصارف- فقد تناولت دراسات السابقة لدور لجان التدقيق في تفعيل حوكمة المصارف وايضاً استقرار المصارف ولكن ليس في تعزيز الميزة التنافسية في قطاع المصارف.

٢-لم تتناول أي من الدراسات ذات العلاقة حسب إطلاع الباحثين دراسة الصلة بين متغيرات البحث الحالي، وذلك ضمن إطار نظري أو ميداني للبحث الحالي يكشف عن طبيعة تلك العلاقة وتأثير لجان التدقيق في تعزيز الميزة التنافسية في قطاع المصارف.

المبحث الثاني //الإطار النظري لمتغيرات البحث

٢-١// النشأة التاريخية للجان التدقيق : لجنة التدقيق هي آلية حوكمة الشركات التي ظهرت فكرة لجنة التدقيق بداية في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا ، يعود تاريخ لجنة التدقيق في أمريكا إلى عام ١٩٤٠. ومنذ ذلك الحين وبعد حدوث عملية احتيال ماكسون روبنز، اقترحت البورصة الأمريكية على جميع الشركات المدرجة في بورصة نيويورك تقديم المدققين المستقلين كمجموعة من المديرين غير المحدودين للشركة مجلس الإدارة والتفاوض معهم بشأن توقيع عقد التدقيق وتحديد أتعاب التدقيق. تسمى هذه المجموعة غير المحدودة باسم لجنة التدقيق. في عام ١٩٧١، أقر مشروع القانون من قبل البورصة الأمريكية. ورأت المنظمة أن وجود لجنة التدقيق هو الطريقة الأنسب لدعم مصلحة المستثمرين في الشركات العامة. وبعد ذلك في عام ١٩٧٨، ألزمت بورصة نيويورك الشركات المدرجة بتشكيل لجنة تدقيق. وامتثالاً لهذه السياسة، تمت التوصية أيضًا على الشركات المدرجة في البورصة الأمريكية، ولكن لم يتم إلزامها ، بتشكيل لجنة تدقيق. وفقاً لأحدث الدراسات البحثية، يتم إنشاء لجنة التدقيق في أكثر من ٩٠٪ من الشركات الأمريكية

العامة الكبيرة. تشعر السلطات القانونية والمهنية بقلق بالغ إزاء مسؤولية الشركات العامة تجاه المستفيدين في حماية مصالحهم. الدور الرئيسي للجنة التدقيق هو الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية في الشركات. على الرغم من أن لجنة المراجعة توفر الحماية الأكثر موثوقية من المصلحة العامة، إلا أن الدراسات السابقة عن لجنة المراجعة لا تشير فقط إلى أنواع مختلفة من الخبرات والمهارة لدى أعضاء مجلس الإدارة ولكنها تظهر عدم وجود خبرة كافية وخبرة مالية بين عدد كبير من أعضاء لجان المراجعة في المجال المالي والمحاسبة(mahdi and et al , ٢٠٢١: ٣٩٩)

٢-٢//تعريف لجان التدقيق : تم تعريف اللجنة (Audit Committee) من قبل Haddad and et al بموجب قانون (Sarbanes-Oxley) على أنها هيئة استشارية مستقلة تم إنشاؤها من قبل مجلس الإدارة وداخله ، وتكون مسؤولة بشكل أساسي عن الإشراف على عملية المحاسبة والرقابة على المعلومات المالية وتدقيق القوائم المالية وبالتالي فهي تشارك في خدمات مجلس الإدارة والمكافآت والرقابة على أعمال مراقب الحسابات (Haddad and et al,٢٠٢١:١) ، وكما عرفت Masli لجنة التدقيق هي لجنة مكونة من مديرين مستقلين وغير تنفيذيين مكلفين بوظائف رقابية لضمان حوكمة الشركات المسؤولة، وعملية إعداد التقارير المالية الموثوقة، وهيكل الرقابة الداخلية الفعال، ووظيفة التدقيق ذات المصداقية، وعملية تقديم الشكاوى المستنيرة للمبلغين عن المخالفات، والقواعد المناسبة أخلاقيات العمل بهدف خلق قيمة طويلة الأجل للمساهمين مع حماية مصالح أصحاب المصلحة الآخرين(masli , ٢٠١٨: ٤٣) ، أيضاً عرفت لجنة التدقيق من قبل kaoje and et al بأنها مجموعة من أشخاص يتم اختيارهم من بين أعضاء مجلس الإدارة المسؤولين عن إعادة تدريب استقلالية مراقبي الحسابات(Kaoje and et al , ٢٠٢٣: ٦)

يرى الباحثون من خلال التعاريف السابقة ان لجان التدقيق هي هيئة أو مجموعة من الأفراد يتم تعيينهم من قبل مجلس الإدارة في شركة أو منظمة اللذين تتوافر لديهم استقلالية تامة ودرجة عالية من الخبرة في المجال المحاسبة والتدقيق والرقابة.

٢-٣//الأسباب التي أدت إلى تشكيل لجان التدقيق: من اهم الأسباب التي أدت إلى تشكيل لجان التدقيق هي التالي : (علي و اخرون ، ٢٠٢٢: ٦٤٥)

١-ينتقد بشدة مجالس إدارات الشركات المساهمة الفاشلة، وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، ويتهم أعضاء مجلس الإدارة بالتساهل في إدارة هذه الشركات.

٢- لكي يتسنى لمجلس الإدارة الإشراف على إدارة الشركة بشكل سليم، يجب أن يجمع معلومات مالية معينة لتحقيق ذلك الإشراف.

٣-الضغوط التي تمارسها الإدارة على المدققين الداخليين.

٤- انتشار الدعاوى القضائية ضد مراقبي الحسابات في بعض الدول.

٥-الوقت والجهد اللازمين لتقديم التقارير الفصلية والسنوية ونشرها في الوقت المحدد، وهو ما يتعارض مع مشاركة جميع أعضاء مجلس الإدارة.

٦- الحاجة إلى التنسيق بين مدققي الحسابات الداخليين والخارجيين.

٢-٤//خصائص لجان التدقيق : من أهم خصائص لجان التدقيق هي :(سليمان و الرشيد ، ٢٠١٥: ٢٢)

١- لجنة تضم عدداً من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين.

٢- يتمتع أعضاء اللجنة بالمعرفة والخبرة الكافية في مجالات المحاسبة والمالية وتدقيق الحسابات.

٣-تتمثل مهامها في التدقيق في عملية إعداد التقارير المالية، وتدقيق عمليات الداخلية والخارجية والتدقيق في الالتزام

بالقواعـد الاخلاقيـة وترتيبـات الحوكمـة.

٤- هي الأداة المفيدة في مراقبة أداء المؤسسة وأنشطتها.

٥- هي أداة لرقابة المساهمين على الإدارة.

٢-٥//أهداف لجان التدقيق: تتمثل في النقاط التالية: (قبها و حمدان ،٢٠٢٢: ٤٠) ، (بوباطة و بودرامة ، ٢٠٢١: ٥٤)

١-مساعدة مراقبي الحسابات على إنجاز أعمالهم بكفاءة وفعالية وموضوعية.

٢-تعزيز ودعم استقلالية مدققي الحسابات الداخليين و مراقبي الحسابات عن الإدارة.

٣-تحقيـق الاسـتقلالية والشـفافية والنزاهـة في الوظيفـة الماليـة مـن خـلال توفـير الرقابـة الكاملـة عـلى النظـم الماليـة والإداريـة للمؤسسة .

٤- التدقيـق في السياسـات والممارسـات المحاسـبية المتبعـة مـن أجـل اختيـار أنسـب السياسـات المحاسـبية والتوصيـة لمجلـس الإدارة باعتـماد القوائـم الماليـة السـنوية.

٥-التوصية للاجتماع العام بتعيين مراقبي الحسابات وتحديد مكافآتهم.

٦-تحسين جودة المراجعة وحماية مصالح المستثمرين الذين يعتمدون على القوائم المالية في اتخاذ القرارات.

٧- مساعدة أعضاء مجلس الإدارة في الأداء السليم والكامل لواجباتهم.

٨- التواصل مع جميع أصحاب المصلحة لحل مختلف القضايا والتحديات والحفاظ على سمعة المؤسسة.

٢-٦//تعريـف الميـزة التنافسـية: تُعـرف الميـزة التنافسـية أيضًـا بالسياسـة العليـا التـي تتبعهـا المنظمـة للتنافـس ولتحقيـق أفضـل نتائـج التـي تهـدف إليهـا مـن خـلال اتبـاع اسـتراتيجيات المحـددة مـن شـأنها تحقيـق الميـزة التنافسـية (Korankye, ٢٠١٣ : ١٢٩٧) وتعـرف ميـزة التنافسـية هـي جوهـر أداء شركـة في الأسـواق التنافسـية. الميـزة التنافسـية تعنـي وجـود تكاليـف منخفضـة، أو ميـزة التمايـز، أو اسـتراتيجية التركيـز الناجحـة(Isoraite , ٢٠١٨ :٢) ، تُعـرف الميـزة التنافسـية بأنهـا قـدرة المنظمـة عـلى إنتـاج السـلع أو الخدمـات بشـكل أكـثر فعاليـة مـن المنافسـين، وبالتـالي التفـوق عليهـم(Al rfou and et al , ٢٠١٢ : ٨٥٣) يـرى الباحثـون مـن خـلال مجموعـة مـن تعاريـف السـابقة إن الميـزة التنافسـية تكمـن في قـدرة المؤسسـة عـلى تبني اسـتراتيجية فريـدة تضيـف قيمـة إضافيـة تفـوق منافسـيها، مـن خـلال تقديـم منتجـات مفيـدة للعمـلاء والسـيطرة عـلى التكاليـف لتقديـم أسـعار تنافسـية. بالإضافـة إلى رفـع أدائهـا والسـعي المسـتمر نحـو التطـور والتميـز.

٢-٧//أنواع الميزة التنافسية في المصارف : ومن هنا يمكننا التفريق بين نوعين من المزايا التنافسية: (مصطفى ، ٢٠٢٢: ٥٦)

أ-ميـزة التكلفـة الأدنى: وهـذه فائـدة يمكـن تحقيقهـا إذا حافـظ المـصرف عـلى انخفـاض تكاليـف إنتـاج وبيـع منتجاتـه وخدماتـه إلى أدنى حـد ممكـن. لا يمكـن تقليـل التكاليـف تلقائيـاً، بـل هـي نتيجـة لـلإدارة الفعالـة لكفـاءات ومهـارات المديريـن، بالإضافـة إلى عوامـل أخـرى مثـل التحفيـز والتدريـب، وتشـمل هـذه العوامـل.

ب_ميـزة الجـودة العاليـة: تحظـى المنتجـات والخدمـات المصرفيـة المميـزة وعاليـة الجـودة التـي يقدمهـا البنـك بتقديـر كبـير مـن قبـل العمـلاء وتتفـوق عـلى المنافسـين.

٢-٨// خصائص الميزة التنافسية: هناك عدة خصائص فيها الميزة التنافسية حسب (Dirisu and et al , ٢٠١٣ : ٢٦٥-٢٦٧)

١-اتباع سياسة التحول المستمر التي تهدف إلى تعزيز تطوير الوحدات الاقتصادية وتحسين أدائها وتعظيم أرباحها.

٢-تتسـم الميـزة التنافسـية بالقـدرة عـلى اسـتقطاب موظفـين أكفـاء وأفـراد أكفـاء يتمتعـون بقـدرات ومهـارات متميـزة ومبتكـرة وقادريـن عـلى توليـد اسـتراتيجيات وسياسـات جديـدة للوحـدة الاقتصادية.

٣-مـن السـمات الرئيسـية للميـزة التنافسـية إدراك الوحـدة الاقتصاديـة للابتـكار في اسـتراتيجيتها وسـعيها إلى تحقيقـه، والتزامهـا

بتقديم خدمات ومنتجات فريدة لعملائها.

٤-إن قدرة الوحدة الاقتصادية على تكييف وتعديل خططها استجابة لظروف السوق المتطورة أمر ضروري للحفاظ على سمعة جيدة وتوسيع نطاق وجودها في السوق المستهدف.

٥-يتم تحقيق التميز والتفرد المستدام للوحدة الاقتصادية من خلال السعي المستمر لتحقيق الأهداف والغايات التي ترمي المنشأة إلى تحقيقها والسعي لتطوير وصياغة الخطط الاستراتيجية بمنظور طويل الأجل.

مما سبق يرى الباحثون من الواضح أن الميزة التنافسية تعني المرونة، وامتلاك رؤية طويلة الأمد، والتخطيط الابتكاري، وتصميم النهج الصحيح للنظام الاقتصادي، ومواكبة أحدث التقنيات والتقنيات لتحقيق أهداف المؤسسة وغاياتها.

٢-٩//أبعاد الميزة التنافسية (Arsawan and et al, ٢٠٢٢: ٤٠٧). (Alsharayah and Allafi, ٢٠٢٢:٣٢٤-٣٢٥) : (Abou-moghli and et al , ٢٠١٢:٣)

أولاً-جودة: الجودة هي مجموعة خصائص المنتج وسماته التي تلبي متطلبات العميل وتحقق رضا المستهلك، وتعني تجنب عيوب وأخطاء في المنتج أو خدمة المقدمة للعملاء. وهي الأساس الذي تقوم عليه إدارة جودة الشاملة في منظمات في مختلف قطاعات، الجودة هي ميزة تنافسية مهمة تشير إلى القيام بالأشياء بشكل صحيح توفير المنتجات التي تناسب احتياجات العملاء. يريد العملاء منتجات ذات جودة تلبي خصائص مطلوبة منهم، وهي الخصائص التي يتوقعونها أو يرونها في إعلانات الشركات التي لا تقدم منتجات ذات جودة تلبي احتياجات ورغبات وتوقعات العملاء غير القادرة على البقاء والنجاح في السلوك التنافسي.

ثانياً- التكلفة:تكلفة منخفضة هي البعد التنافسي الأول الذي تحاول المنظمات تحقيقه من أجل تسويق خدماتها بسعر أقل من المنظمات المنافسة والحصول على أكبر مبلغ ممكن من الأرباح. المنظمة القادرة على التحكم في تكلفتها لديها اليد العليا في في السوق وهذا يمنحها القدرة على سيطرة على السوق، كما يتيح خفض التكاليف للمؤسسات تقديم الخدمات بأسعار أقل من تلك التي تقدمها المنظمات المتنافسة، ولكن مع خدمات إضافية. إن الظروف التنافسية و والرغبة في البقاء تدفع الإدارة إلى تطبيق الأساليب الحديثة التي تؤدي إلى خفض التكلفة، مثل نظام الإنتاج في الوقت المناسب ، من أهم عوامل نجاح أي منظمة هو قدرتها على تقدير تكلفة المشاريع بشكل موضوعي والتكيف مع متغيرات البيئة الخارجية والتي بدورها تتأثر بالعديد من عناصر ومتطلبات البيئة التنافسية.

ثالثاً-المرونة: المرونة بأنها خاصية أساسية للحفاظ على التوافق بين العمليات التجارية وأنظمتها الداعمة في البيئات المتغيرة. عرّف بأنها القدرة على الاستجابة للتغيرات. يمكن النظر إلى المرونة على أنها قدرة عمليات على التحول من منتج إلى آخر أو من عميل إلى آخر بأقل تكلفة أو تأثير. ويمكن تعريف المرونة أيضًا بأنها القدرة على تكييف طاقة الإنتاجية مع التغيرات في البيئة أو متطلبات السوق ، هناك عدة أنواع من المرونة في الميزة التنافسية وهي:

١-مرونة المنتج: ويقصد بها العمليات المتعلقة بالقدرة على تقديم خدمات ومنتجات جديدة أو معدلة. تعني مرونة مزيج منتجات العمليات التي تساعد في إنتاج مزيج من الخدمات ومنتجات.

٢-مرونة الحجم: يقصد بها العمليات لتي تساعد على زيادة قدرة المنظمة على تغيير مستوى الإنتاج والنشاط، بما يتناسب مع متطلبات السوق لتوفير كميات وأحجام مختلفة من المنتجات والخدمات المطلوبة.

٣-مرونة التسليم إلى العمليات المرتبطة بقدرة المنظمة المرنة على تغيير أوقات تسليم المنتج .

رابعاً-التمايز :يتم تعريف التمايز على أنه القدرة على تحقيق ميزة تنافسية من خلال إنتاج وتقديم خدمات لا يستطيع المنافسون تقليدها بسهولة، التمايز مهم في الأعمال التجارية لأنه يساعد المؤسسات والعلامات التجارية على

التفوق والازدهار في السوق التنافسية من خلال تحديد وتطوير الميزات الفريدة للمنتجات أو الخدمات، والتي تميزها عن منافسيها، مما يجعلها تجتذب العملاء وتحقق النجاح ، ومن خلال تحديد الميزات الفريدة وتطويرها، يمكن للمؤسسات بناء موقع هوية قوية وجذابة للعملاء. استثمار الوقت والجهد في استراتيجية التمايز يمكن أن تحقق فوائد عظيمة للنجاح والازدهار في سوق الأعمال التنافسية.

المحور الثالث: الجانب التطبيقي للبحث

٣-١//عينة البحث: إشتمل عينة البحث على العاملين (مدير ،محلل المالي ، مدقق ، محاسب) في إدارات المصارف الخاصة في محافظة أربيل و مراقبي الحسابات. فقد تم توزيع ٦٥ أستمارة على العاملين في إدارات المصارف الخاصة في محافظة أربيل و مراقبي الحسابات ، و أسترجع الباحثون (٦٠) و التي كانت جميعها صالحة للتحليل الاحصائي.

٣-٢//أداة البحث :اعتمد البحث الاستبانة لجمع البيانات الأولية اللازمة وقد تم تصميم و تطوير اسئلتها. و قد تألفت الاستبانة من قسمين رئيسيين، يضم القسم الأول البيانات الديموغرافية على عينة البحث ، في حين تضمن القسم الثاني الأسئلة المتعلقة بلجان التدقيق والميزة التنافسية ولكل منها (١٢) فقرة. وتم استخدام مقياس ليكرت الخماسي (Likert scale) لا أوافق تماماً ، لا أوافق ، محايد ، أوافق ، أوافق تماماً ، وقد خصص لها الأوزان (٥,٤,٣,٢,١) على التوالي.

٣-٣//وصف السمات الشخصية لأفراد العينة :

١-الوظيفة : تشكل فئة (مراقب حسابات) نسبة (٥٠٪) من المجموع الكلي لأفراد العينة في حين شكلت الفئة (مدقق) نسبة (.٣٣١٨٪) من المجموع الكلي لأفراد العينة اما فئة المحاسب فقد شكلت شكلت نسبة (١٥٪) ايضاً (٠١٪) من أفراد العينة هما شريحة المديرين في المصارف و وفئة المحلل المالي شكلت نسبة (.٦٧٦٪) من المجموع الكلي لأفراد العينة .

الجدول رقم (١) توزيع العينة حسب الفئة أو الوظيفة

الفئة	العدد	نسبة٪
مراقب الحسابات	30	%50
مدير	٦	%10
محلل المالي	4	%6.67
مدقق	11	%18.33
محاسب	9	%15
المجموع	**60**	**٪١٠٠**

المصدر: إعداد الباحثين من نتائج التحليل الإحصائي.

٢- الشهادة المهنية : توزعت أفراد العينة بموجب الشهادة المهنية التي تبلغ عددهم (٦٠) إلى نسبة (٧٢٪) ممن لديهم شهادة المحاسبة القانونية ، ونسبة (٩٪) لديهم شهادة دبلوم مراقب الحسابات ، وتشير النتائج أيضاً إلى ان نسبة (١٩٪) لديهم الشهادات المهنية الاخرى و كما تشير النتائج ان الباقي من أفراد العينة التي بلغ عددهم (٢٣) ليس لديهم الشهادات المهنية تشير النتائج ان اغلبية المستجيبين يحملون شهادات مهنية وهذا يعتبر معززاً قوياً للبحث ، وكما موضح في النتائج في الجدول(٢).

الجدول رقم (٢) توزيع العينة حسب الشهادة المهنية

الشهادة المهنية	عدد	نسبة٪
المحاسبة القانونية	27	٪73
دبلوم مراقب الحسابات	٣	٪8
أخرى	٧	٪19
المجموع	**37**	**٪١٠٠**

المصدر: إعداد الباحثين من نتائج التحليل الإحصائي.

٣- التحصيل العلمي : بينت النتائج وصف العينة من حيث التحصيل العلمي كما في الجدول رقم (٣) ان أغلبية أفراد العينة من حملة شهادة الماجستير إذ بلغ عددهم (٣٥) وبنسبة (٥٨,٣٤٪) ، بينما كانت نسبة الأفراد العينة من حملة شهادة بكالوريوس قد بلغت عددهم (٥١) وبنسبة (٢٥٪) ، في حين ان (٥) من المجموع الكلي لأفراد العينة يحملون شهادة الدكتوراه بنسبة (٨,٣٣٪) ايضاً بنسبة (٨,٣٣٪) من أفراد العينة لديهم التحصيل العلمي الآخر.

الجدول رقم (٣) توزيع العينة حسب التحصيل العلمي

الشهادة العلمية	عدد	نسبة ٪
بكالوريوس	١٥	%25
ماجستير	٣٥	٪٥٨,٣٤
دكتوراه	٥	٪٨,٣٣
الاخرى	٥	%8.33
المجموع	**٦٠**	**٪١٠٠**

المصدر: إعداد الباحثين من نتائج التحليل الإحصائي.

٤- عدد سنوات الخدمة: تشير نتائج الوصف في الجدول (٤) وبموجب سمة عدد سنوات الخدمة فئة الخبرة (من ١١ – ١٥ سنة) يمتلكون خبرة ما نسبته (٣٣,٣٣٪) ، وأيضاً فئة الخبرة (من ٢١ سنة وأكثر) يمتلك خبرة ما نسبة (٢٥٪) و فئات الخبرة(من ٦-١٠ سنوات)، و (١٦-٢٠) يمتلكون خبرة ما نسبته (١٦,٦٧٪) ، بينما جاءت فئة الخبرة ، (أقل من ٥ سنوات) يمتلك أقل نسبة من الخبرة وهي نسبة(٨,٣٣٪) على التوالي.

الجدول رقم (٤) توزيع العينة حسب عدد سنوات الخدمة

الفئات	عدد	النسبة ٪
أقل من ٥ سنوات	5	8.33%
من ٦ – ١٠	10	16.67%
من ١١ – ١٥	20	33.33%
من ١٦ – ٢٠	10	16.67%
من ٢١ سنة وأكثر	15	25%

المجموع	٦٠	%100

المصدر: إعداد الباحثين من نتائج التحليل الإحصائي.

٣-٤//وصف وتشخيص متغيرات البحث: سيتم عرض الاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات متغيرات البحث (لجان التدقيق ، الميزة التنافسية) و كالاتي:

١-وصف و تشخيص فقرات لجان التدقيق: ظهرت نتائج تحليل إجابات افراد عينة البحث باستخدام متوسط الاتجاه وكما موضح في الجدول (٥) إن الفقرات (X٢) و الذي ينص على « تساهم الاستقلالية لجان التدقيق في زيادة الميزة التنافسية في المصارف .» و (١X) الذي ينص على «تساهم لجان التدقيق في الإشراف على إدارة المخاطر والرقابة الداخلية في المصارف» و الفقرة (٦X) الذي ينص على « توفر إدارة المصارف للجان التدقيق المرونة اللازمة للقيام لمسؤولياتها بفعالية.» قد جاءت بالمراتب الثلاث الأولى اذ سجلت متوسطات الاتجاه هي على التوالي (٤,٤٧)، (٤,٤١) ، و (٤,٣٤) وهذه الفقرات تمثل اتجاها ايجابيا جيدا وهي الاكثر اهمية في التاثير من بين الفقرات الاثنتي عشرة في تحديد دور لجان التدقيق في المصارف. في حين ان الفقرتين (X١١) اللتين تنصان على أنها على « تقوم لجنة التدقيق بفحص وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية، وتسعى إلى تعزيزها وتطويرها « و الفقرة (٣X) الذي ينص على أن تتمتع أعضاء لجان التدقيق بخبرة في المجالات المتعلقة للمسؤولياتهم مثل التدقيق و المالية. قد جاءت في المرتبتين الاخيرتين اذ سجلتا متوسط اتجاه يعكس الاتجاه الايجابي و البالغ (٤,١٩((٤,٠٦) على التوالي وهي الاقل اهمية في التاثير من بين الفقرات الاثنتي عشرة في تحديد دور لجان التدقيق في المصارف . اما على المستوى العام فقد اظهرت نتائج فقرات افراد عينة البحث مستوى عالياً عالياذ بلغ الوسط الحسابي العام لفقرات لجان التدقيق (٤,٢٨) و بانحراف معياري عام بلغ (٧٠٩.).

الجدول رقم (٥) المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري لفقرات لجان التدقيق

ت	الفقره	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١	تساهم لجان التدقيق في الإشراف على إدارة المخاطر والرقابة الداخلية في المصارف.	4.41	.756
٢	تساهم الاستقلالية لجان التدقيق في زيادة الميزة التنافسية في المصارف .	4.47	.718
٣	يتمتع أعضاء لجان التدقيق بخبرة في المجالات المتعلقة للمسؤولياتهم مثل التدقيق و المالية.	4.06	.801
٤	تقوم لجان التدقيق بمراقبة مدى التزام عمليات المصرف باللوائح المتعلقة بالمعايير المحاسبية والبيانات المالية.	4.25	.729
٥	تساعد لجان التدقيق في تطوير وتقديم المصارف من خلال تحديد المشاكل الرئيسية لمجلس الإدارة وللعمل على حلها.	4.26	.711
٦	توفر إدارة المصارف للجان التدقيق المرونة اللازمة للقيام لمسؤولياتها بفعالية.	4.34	.718
٧	تقدم إدارة المصارف دورات تدريبية للجان التدقيق لتعزيز مهارات أعضاء اللجنة وتسهيل تبادل الخبرات فيما بينهم.	4.27	.634
٨	وجود أعضاء لجان التدقيق الذي لديهم الخبرة بتكنلوجيا المعلومات يقلل من مخاطر استخدامها في تنفيذ الانشطة المختلفة وتقديم الخدمات المصرفية للعملاء.	4.28	.683
٩	يساهم وجود لجان التدقيق على تحسين شفافية للمصارف و زيادة ثقة العملاء تجاه المصرف وبالتالي تعزيز ميزة التنافسية للمصارف في السوق.	4.22	.706

١٠	إن الأداء الجيد للجان التدقيق يسمح لإدارة البنك باتخاذ القرارات دون أي قيود، حيث أنها تقدر العمل الجاد الذي يقوم به الموظفون في لجان التدقيق.	4.33	.701
١١	تقوم لجنة التدقيق بفحص وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية، وتسعى إلى تعزيزها وتطويرها.	4.19	.644
١٢	تقوم لجنة التدقيق بفحص وتقييم التقارير الخاصة بأنظمة العمل والأنظمة المحاسبية والإجراءات المالية والإدارية بالمصارف.	4.28	.707
	المعدل العام لفقرات لجان التدقيق	**4.28**	**.709**

المصدر: من إعداد الباحثين من نتائج التحليل الإحصائي.

٢-وصف و تشخيص فقرات الميزة التنافسية :ظهرت نتائج تحليل إجابات افراد عينة البحث باستخدام متوسط الاتجاه وكما موضح في جدول (٦) إن الفقرات (Y٣)و الذي ينص على يلعب مستوى جودة الخدمة المصرفية دورًا حاسما في منح المصرف ميزة تنافسية من خلال ضمان حصول العملاء على أقصى قدر من القيمة والثقة من المصرف و (٥Y) الذي ينص على أنه يعتبر الإرتقاء بالعنصر البشري من أهم الأساليب التي يعزز الميزة التنافسية للمصارف. و الفقرة (١٠Y) التي تنص على أنه «تزيد الميزة التنافسية للمصرف من خلال وجود سمعة الجيدة للمصرف.» قد جاءت بالمراتب الثلاث الأولى اذ سجلت متوسطات الاتجاه وهي على التوالي (٤,٣٨، ٤,٢٨ ، ٤,٢٧) وهذه الفقرات تمثل اتجاها ايجابيا جيدا وهي الأكثر اهمية في التاثير من بين الفقرات الاثنتي عشرة في تحديد مستوى الميزة التنافسية في المصارف. في حين ان الفقرتين (١) و واللتين تنصان على « إن تطبيق التقنيات المبتكرة يعزز المنافسة بين المصرف في مجال الخدمات المالية.» و الفقرة (١٢Y) التي تنص على أنه يساعد إدخال بعض الأساليب الجديدة في زيادة المنافسة بين المصارف في إطار الخدمة المصرفية..» قد جاءت في المرتبتين الاخيرتين اذ سجلتا متوسط اتجاه يعكس الاتجاه الايجابي والبالغ (٤,٠٨، ٤,٠٦) على التوالي وهي الاقل اهمية في التاثير من بين الفقرات الاثنتي عشرة في تحديد مستوى الميزة التنافسية في المصارف اما على المستوى العام فقد اظهرت نتائج فقرات الميزة التنافسية مستوى عاماً عالياً اذ بلغ الوسط الحساب العام لفقرات الميزة التنافسية (٤,١٨٧٥) و بانحراف معياري عام بلغ (.٧٦٢).

الجدول رقم (٦)المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري لفقرات الميزة التنافسية

ت	الفقره	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١	إن تطبيق التقنيات المبتكرة يعزز المنافسة بين المصرف في مجال الخدمات المالية.	4.08	.801
٢	يتكيف المصرف بسرعة مع الاحتياجات والتفضيلات المتطورة لعملائه.	4.13	.942
٣	يلعب مستوى جودة الخدمة المصرفية دورًا حاسما في منح المصرف ميزة تنافسية من خلال ضمان حصول العملاء على أقصى قدر من القيمة والثقة من المصرف.	4.38	.907
٤	أحد العوامل الرئيسية التي تساهم في خلق وتطوير الميزة التنافسية في المصارف هو ابتكار استراتيجيات تسويقية جديدة.	4.15	.712
٥	يعتبر الإرتقاء بالعنصر البشري من أهم الأساليب التي يعزز الميزة التنافسية للمصارف.	4.25	.715
٦	تبحث المصارف بنشاط عن طرق مبتكرة لتقديم فرص ترويجية منخفضة التكلفة.	4.28	.729

٧	تقـوم المصـارف بدقـة بإنشـاء اسـتراتيجيات مفصلـة لزيـادة حصتهـا في السـوق واكتسـاب ميـزة تنافسـية.	4.21	.693
٨	تلتزم المصارف بتقديم خدمات للعملاء تتجاوز توقعاتهم.	4.09	.733
٩	عندمـا تعطـي المصـارف الأولويـة للامتثـال والشـفافية، فـإن ذلـك يبنـي الثقـة بـين العمـلاء والمسـتثمرين، مـما يمنـح المـصرف ميـزة تنافسـية.	4.11	.719
١٠	تزيد الميزة التنافسية للمصرف من خلال وجود سمعة الجيدة للمصرف.	4.27	.813
١١	يؤدي ابتكار اليات تسويقية جديدة إلى خلق وتنمية الميزة التنافسية في المصارف.	4.24	.772
١٢	يسـاعد إدخـال بعـض الأسـاليب الجديـدة في زيـادة المنافسـة بـين المصـارف في إطـار الخدمـة المصرفيـة.	4.06	.619
	المعدل العام لفقرات الميزة التنافسية	**4.1875**	**.762**

المصدر: إعداد الباحثين من نتائج التحليل الإحصائي.

٣-٥// تحليـل علاقـات الارتبـاط بـين متغـيرات البحـث : يشـير جـدول (٧) الى وجـود علاقـة ارتبـاط معنويـة موجبـة و عاليـة بين المتغيريـن (لجـان التدقيـق و الميـزة التنافسـية) و يدعـم ذلـك قيمـة معامـل الارتبـاط الكليـة و البالغـة (٨٤١) و عنـد مسـتوى معنويـة (٠,٠١) وبلغـت القيمـة الاحتماليـة (٠,٠٠٠) ويتأكـد لنـا مـن هـذه النتيجـة رفـض الفرضيـة الفرعيـة الأولى والممثلـة بفرضيـة العـدم والتـي تنـص عـلى أنـه لاتوجـد علاقـة ارتبـاط بـين لجـان التدقيـق و الميـزة التنافسـية في قطـاع المصـارف عنـد مسـتوى معنويـة ٠,٠٥ وقبـول الفرضيـة البديلـة لهـا والتـي تنـص عـلى أنـه توجـد علاقـة ارتبـاط موجبـة بـين لجـان التدقيـق و الميـزة التنافسـية في قطـاع المصـارف عنـد مسـتوى معنويـة ٠,٠٥.

الجدول رقم (٧) تحليل علاقات معامل الارتباط بين المتغيرين

المتغير التابع / المتغير المستقل	الميزة التنافسية	
	قيمة معامل الارتباط	القيمـة الاحتماليـة (Sig)
لجان التدقيق	.841**	.000

**. Correlation is significant at the ٠,٠١ level (٢-tailed).

المصدر: من إعداد الباحثين من نتائج التحليل الإحصائي.

٣-٦//تحليـل علاقـات التأثـير بـين متغـيرات البحـث :يمثـل مضمـون الجـدول (٨) اختبـاراً للفرضيـة الرئيسـية الثانيـة والتـي تنـص عـلى أنـه (لايوجـد تأثـير دال إحصائيـاً لجـان التدقيـق في تعزيـز الميـزة التنافسـية ، إذ تبـين عنـد تحليـل البيانـات وجـود تأثـير معنـوي ذات دلالـة إحصائيـة لجـان التدقيـق في تعزيـز الميـزة التنافسـية في المصـارف، وتدعمـه ذلـك قيمـة (F)المحسـوبة (٦٩,٤٠٤) وهـي قيمـة معنويـة عنـد مسـتوى معنويـة (٠,٠١)، وفسـرت قيمـة لجـان التدقيـق التـي بلغـت (٦٨,٤) مـن التبايـن الحاصـل في تعزيـز الميـزة التنافسـية في المصـارف ، وهـذا مـا اوضحتـه قيمـة معامـل التحديـد (R٢) ، أمـا النسـبة المتبقيـة والبالغـة (٣١,٦٪) فهـي تعـود إلى متغـيرات أخـرى، وكانـت قيمـة (١) المحسـوبة (٨,٢١٢)، وهـي قيمـة معنويـة عنـد مسـتوى معنويـة (٠,٠١)، فيـما تشـير قيمـة ثابـت (C)البالغـة (٠,٢٤١) إلى تحقيـق تعزيـز الميـزة التنافسـية حتـى لـو كانـت قيمـة فقـرات لجـان التدقيـق صفـرا، وبموجـب ذلـك ويتأكـد لنـا مـن هـذه النتائـج رفـض الفرضيـة الفرعيـة الثانيـة والممثلـة بفرضيـة العـدم والتـي تنـص عـلى أنـه لا يوجـد تأثـير معنـوي للجـان التدقيـق في تعزيـز الميـزة التنافسـية في قطـاع المصـارف عنـد

مستوى معنوية (٠,٠٥). وقبول الفرضية البديلة لها والتي تنص على أنه يوجد تأثير معنوي للجان التدقيق في تعزيز الميزة التنافسية في قطاع المصارف عند مستوى معنوية (٠,٠٥).

الجدول رقم (٨) تحليل علاقات تأثير لجان التدقيق في تعزيز الميزة التنافسية

المتغير التابع / المتغير المستقل	الميزة التنافسية			
	الثابت-C	B	F	R2
لجان التدقيق	.241 t(.428) (.671)	1.079 t(8.212) (.000)**	69.404 (.000)**	.684

المصدر: من إعداد الباحثين من نتائج التحليل الإحصائي.

وبالتأسيس على نتائج اختبار الفرضيات الفرعية الأولى والثانية ومن نتائج الارتباط والتأثير يتأكد لدينا عدم صحة فرضية البحث الرئيسية والتي تنص على أنه (لا يساهم وجود لجان التدقيق في تعزيز الميزة التنافسية في المصارف ، وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه (يساهم وجود لجان التدقيق في تعزيز الميزة التنافسية في المصارف) ، و بالتالي تحقيق فرضيات البحث.

المحور الرابع : الاستنتاجات والتوصيات

٤-١//الاستنتاجات : لقد تم التوصل الى مجموعة من الاستنتاجات وقام الباحثون بعرضها كما يأتي :

١-توصل البحث وجود علاقة ارتباط ايجابية موجبة بين لجان التدقيق والميزة التنافسية في المصارف وكانت قيمة معامل الارتباط (.٨٤١**).

٢- ان وجود تأثير معنوي ذات دلالة إحصائية للجان التدقيق في تعزيز الميزة التنافسية في المصارف، وتدعمه ذلك قيمة (F)المحسوبة (٦٩,٤٠٤) وهي قيمة معنوية عند مستوى معنوية (٠,٠١).

٣-ان وجود لجان التدقيق يساهم في تحسين شفافية للمصارف وزيادة الثقة العملاء تجاء المصرف و بالتالي تعزيز ميزة التنافسية للمصرف.

٤-توصل البحث إلى أن الإرتقاء بالعنصر البشري من أهم الأساليب التي يعزز الميزة التنافسية للمصارف .

٥-ان وجود لجان التدقيق في المصارف يزيد السمعة الجيدة للمصارف وبالتالي يعزز الميزة التنافسية .

٦-ان وجود لجان التدقيق يساهم في تقليل المخاطر للمصارف و وتنفيذ الاجراءات الداخلية ومن ثم تعزيز الميزة التنافسية .

٤-٢//التوصيات: بناءً على الاستنتاجات المذكورة أعلاه يوصي الباحثون بما يأتي:

١-من الضروري إعطاء أدارة المصارف للجان التدقيق الاستقلالية التامة في عملها حتى تزيد الميزة التنافسية في المصارف.

٢-ينبغي الاعتماد على لجان التدقيق كأحد اللجان الرئيسية لمجلس الإدارة لما تحققة من فوائد في تحسين أداء المصرف وبالتالي تعزيز الميزة التنافسية.

٣-يجب على إدارة المصارف اختيار أعضاء لجان تدقيق يمتلكون مهارات علمية وعملية لتنفيذ المهام الموكلة لهم فضلاً عن امتلاكهم المهارات الاساسية في المحاسبة والتدقيق.

٤-ضرورة التأكيد على أهمية تحقيق التنسيق والتواصل الفعال بين لجنة التدقيق ومجلس الإدارة و المدققين الداخليين والخارجيين.

٥-ضرورة العمل على تحسين جودة الخدمة المصرفية من خلال تعزيز استخدام التكنولوجيا واعتماد المصرف على تدريب الموارد البشرية العاملة لديها.

قائمة المصادر والمراجع

المصادرالعربية:

أولاً: الرسائل والاطاريح الجامعية:

١-دليلة ، كحيل ، (٢٠٢٠) ، " دور جودة الخدمة المصرفية في تحقيق الميزة التنافسية " ، رسالة الماجستير ، جامعة محمد خيضر .

٢-مصطفى ، يارا فؤاد ، (٢٠٢٢) ، "التسويق المصرفي ودوره في خلق الميزة التنافسية في البنوك التجارية السورية" ، رسالة ماجستير ، جامعة المنارة.

ثانياً: الدوريات والبحوث:-

١-بوباطة ، أميرة و بودرامة ، مصطفى ، (٢٠٢١) ، "دور لجان التدقيق في تعزيز التدقيق الداخلي لتفعيل وإرساء متطلبات حوكمة الشركات" ، مجلة إنارة للدراسات الاقتصادية الإدارية والمحاسبية، المجلد ٢. عدد ١.

٢-سليمان ، بوفاسة و الرشيد ، سعيداني ، (٢٠١٥)، "لجنة التدقيق كمدخل لتفعيل الحوكمة ورفع جودة التدقيق في المؤسسة" ، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية ، عدد ٣.

٣-علي ، بارزان عمر و اخرون ، (٢٠٢٢) ، "دور لجان التدقيق في تفعيل حوكمة المصارف "، مجلة قه لاى زانست العلمية ، المجلد ٧ ، عدد ٢.

٤-قبها ، محمود جودت و حمدان ، منتصر ، (٢٠٢٢) ، "دور لجان التدقيق في تحسين أداء الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية ، المجلد ٦ ،العدد ٩.

English Resources:

1-Alsharayah , Q.,M., and Allafi , K., K., (2023) , "The Impact of Organizational Ambidexterity on Competitive Advantage at Jordanian Commercial Banks" , Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences , No 98.

2-Arsawan, I. W. E., Koval, V., Rajiani, I., Rustiarini, N. W., Supartha, W. G., & Suryantini, N. P. S. ,(2022), "Leveraging knowledge sharing and innovation culture into SMEs sustainable competitive advantage" , International journal of productivity and performance management, Vol 7 , No 2.

3-Abou-maghli , A., A., Al Abdullah , G.,M., and Al Maula ,A. ,(2012) , "Impact of Innovation on Realizing Competitive Advantage in Banking Sector in Jordan" , American Academic & Scholarly Research Journal , Vol 4, No 5.

4-Al-Rfou, Ahmed and Nahar, (2012), " Achieving competitive advantage through enterprise resource

planning system(erp). Empirical evidence from Jordan" , International Journal Of Asian Social Sciences, Vol 2 ,No 6.

5-Dirisu, J.I., Iyiola, O., & Ibidunni, O.S. ,(2013), "Product Differentiation: A Tool of Competitive Advantage and Optimal Organizational Performance (A Study of Unilever Nigeria PLC)" , European Scientific Journal (ESJ), Vol 9, No 34.

6-Haddad, A., Ammari, A., E., & Bouri, A., (2021), "Impact of audit committee quality on the financial performance of conventional and islamic banks", Journal of risk and financial management, Vol 14, No 176.

7-Isoraite ,M. , (2018) ,"THE COMPETITIVE ADVANTAGES THEORETICAL ASPECTS" , Eco forum Journal (University of Suceava , Vol 7 , No 1.

8-Kaoje, A. N., Alkali, M. Y., Moddibo, A. ,(2023), "The effect of audit committee characteristics on earnings management in Nigerian listed firms". , Technology Audit and Production Reserves, Vol 4 No 69.

9-Korankye , A., (2013), "TOTAL QUALITY MANAGEMENT (TQM): A SOURCE OF COMPETITIVE ADVANTAGE. A COMPARATIVE STUDY OF MANUFACTURING AND SERVICE FIRMS IN GHANA" , International Journal of Asian Social Science, Vol 3 , No 6.

10-Masli, A.,M., (2018) , "The Role of the Audit Committee as a Corporate Governance Mechanism: The Case of the Banking Sector in Libya" , A Thesis of Doctor of Philosophy , Nottingham Trent University.

11-Mahdi , S., Mahdi , M., and Sadegh , A.,M.,(2021), "The Effect of Audit Committee Characteristics and Auditor Changes on Financial Restatement in Iran" , Revista de Métodos Cuantitativos para la Economía y la Empresa , No 31.

12-Nugyan , Q., K., and Dand , V., C., (2020) , "Audit committee structure and bank stability in Vietnam " , ACRN Journal of Finance and Risk Perspectives , No 8

The role of audit committees in enhancing competitive advantage in the banking sector - a survey study of the opinions of a sample of employees in the departments of some private banks and auditors in Erbil Governorate in the Kurdistan Region – Iraq

Abstract: The research aims to demonstrate the role of audit committees in enhancing competitive advantage in the banking sector. The importance of the research is the importance of the existence of audit committees as an important tool for the senior management of the institution to exercise control and supervision over various financial, accounting and administrative activities and operations to ensure the existence of all controls and internal control systems in a manner consistent with securing and enhancing competitive advantage in this sector. To achieve the research objective, the researchers relied on primary sources, namely the design of the questionnaire, which was designed based on previous studies and the theoretical aspect

of the research. The questionnaire consists of two main parts. The first part includes paragraphs aimed at knowing the characteristics of the research sample, and the second part includes (24) paragraphs that were used to collect data aimed at testing hypotheses and answering questions related to the research problem. The research sample members amounted to (60), including (30) employees in the management of private banks and (30) auditors in audit offices and companies. After entering the data using the statistical program (SPSS) to test the research hypotheses, the research reached a set of results, the most important of which are: The existence of audit committees has a relationship and a positive and moral impact in enhancing competitive advantage in the sector Banks, meaning that the presence or formation of audit committees in the banking sector will lead to enhancing the competitive advantage in this sector. In light of the research results, the researchers recommend a number of recommendations, the most important of which are: Audit committees should be relied upon as one of the main committees of the Board of Directors for the benefits they achieve in improving the bank's tool and thus enhancing the competitive advantage.

Keywords: Audit committees, competitive advantage, banking sector, auditor.